اصدرت الحكومة قراراً بوقف العمل بقانون التعرفة الكمركية الجديد رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠، الذي كان يؤمل العمل به في السادس من آذار القادم.. هذا القانون قبل ان يرى النور اثار الكثير من اللغط والذي قيل عنه انه يهدف الى تفعيل الانتاج المحلي وحمايته. وانطلاقاً من حرصنا على متابعة كل ما يهم المواطن، فقد كانت لنا هذه اللقاءات مع عدد من المتخصصين واصحاب الشأن، قبل ان يصار الى قرار تأجيله، ناقشنا فيه العديد من الجوانب بشأن قانون التعرفة الكمركية واثاره على الاقتصاد. فالقانون الجديد يحتم على التجار الحصول على اجازات استيراد لتوريد البضائع من وزارة التجارة، فما هي ابعاد هذا القانون، وماذا تعني التعرفة الكمركية؟ ولماذا تأخر العمل به كل هذا الوقت بعد ان خربت الصناعة الوطنية وغزت اسواقنا بضائع رديئة استنزفت ثرواتنا واموالنا؟ وهل حقا ان الحكومة جادة في حماية المنتوج الوطني وهي التي لم تضع لحد الان وبحسب رأي خبراء متخصصين، سياسة اقتصادية واضحة المعالم؟ وهل تدرك انها قضت على اغلب معامل القطاع الخاص جراء عدم اهتمامها بازمة الكهرباء وعدم توفير دعم مناسب لصناعات وطنية ناشئة؟

بعد قرار وقف تنفيذه

قانون التعرفة الكمركية يزيد الفقراء فقراً ولايؤثر في اللصوص والمفسدين

سها الشيخلي

عدسة / أدهم يوسف

معاناة مستمرة

في الحي الصناعي في مدينة الكاظمية كان لنا هذا اللقاء مع ابو كرار صاحب معمل النور لإنتاج الفافون ليتحدث عن معاناته حيث قال:

تم اغراق السوق المحلية بمنتجات الفافون من أواني وقدور و(قوري وكتلي) الرديئة الصنع وهي في الغالب صينية المنشأ، وكان انتاجنا جيد قبل سنوات التغيير أي قبل ٢٠٠٣و كنا نسوق منتجاتنا الى المحافظات وبشكل كبير، كما كنا نشغل العديد من العمال، حتى جاء التغيير واستبشرنا خيراً حيث توقعنا تشجيعاً للصناعة الوطنية، كما يحصل في كل دول العالم بما فيها الرأسمالية غير أن ما حصل هو العكس إذ إضافة لسياسة إغراق السوق ببضائع رديئة جاءت ازمة الكهرباء لتزيد الطين بلة، فكسدت هذه الصناعة وصار المواطن يبحث عن الرخيص، وليت الامر يقف عند هذا الحد بل كانت النتيجة زيادة حجم البطالة فنحن هنا ثلاثة معامل اهلية صغيرة قد عمدنا الى غلق معاملنا لقلة إنتاجها، وسرحنا عشرة عمال، هم الان يعانون البطالة، ولا يجدون قوت يومهم.

ويتساءل ابو كرار عن المسؤول عن ذلك؟ ويضيف الآن يتحدثون عن حماية المنتوج المحلي، فاية حماية وهم الذين قضوا عليه؟ فهل حقا ستعمل التعرفة الكمركية على حماية الانتاج المحلي الذي يعاني من مشاكل مركبة ومعقدة؟

كما وجدنا ولاحظنا اثناء جولتنا في المنطقة الصناعية، العديد من المعامل الأهلية التي لا تختلف معاناتها عن معاناة معمل النور..

هل يعيد القانون الحياة الى المصانع الأهلية المتوقفة؟

.....

ما هي الرسوم الكمركية؟

قبل الحديث عن القانون الخاص بالتعرفة الكمركية يحدثنا الدكتور باسم علي نصيف استاذ مادة الاقتصاد في احدى الجامعات عن الرسوم الكمركية فيقول:

الرسوم الكمركية هي من أقدم الوسائل التي لجأت اليها الدول من أجل الرقابة على التجارة الخارجية، وهي نوع من انواع الضرائب التي تفرضها الدول على السلع التي تدخل حدودها من أجل حماية منتجاتها من السلع التي تدخل منافسا لما هو موجود في البلد، وتشكل الرسوم الكمركية مصدرا اساسيا للايرادات العامة في البلدان النامية اقتصاديا، وهي على نوعين:

رسوم يقصد منها تحقيق ايرادات للدولة واخرى يراد منها حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية ويتمثل في حصيلة النوع الاول من الرسوم الشطر الاعظم من ايرادات الكمارك في البلدان النامية ا، اما الرسوم التي يراد بفرضها حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية فينصرف الهدف الاول منها الى تقييد انسياب السلع الأجنبية إلى الداخل ابتغاء الاحتفاظ بالسوق الوطنية كلها او بعضها للمنتجين الوطنين، أي حماية الانتاج المحلي أولا وإعادة توزيع الدخل بين المنتجين والمستهلكين نظرا لما يترتب على فرض الرسم من استيلاء المنتجين ذوي النفقة المنخفضة على ريع اقتصادي يتمثل في الفارق بين الثمن الذي يتعين على المستهلكين دفعه بعد فرض الرسم ونفقة الانتاج التي يتكبدها في انتاج السلعة. واضاف من الواضح انه لا يترتب على فرض الرسم توقف استيراد السلعة كليا من الخارج كما انه يتمثل في الايراد الذي يدره على الدولة جراء تحصيل الرسم الكمركي من المستوردين.

ويؤكد الدكتور نصيف الى إن من الملاحظ هو ان مستوى الرسوك الكمركية تتجه الى الارتفاع منذ نهاية الحرب العالمية الاولى في كثير من دول العالم على الرغم من الاتفاقيات المتعددة التي ابرمت بين عدد كبير من البلدان بقصد تخفيض او تثبيت مستوى الرسوم المفروضة على كثير من السلع الا في دولة واحدة هي العراق، حيث اقدمت سلطات الاحتلال بعد عام ٢٠٠٣،وبعد ان أصبحت الحدود العراقية مفتوحة امام جميع التجار والمهربين ولكل من هب ودب لادخال انواعا من السلع والبضائع الضارة صحيا واقتصاديا الى داخل العراق، أقدمت هذه القوات بموجب قانون سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣وبموجب القانون الجديد تم فرض رسم اعادة الاعمار بنسبة ٥٪ على قيمة البضائع المستوردة، علما بان هذه النسبة قليلة جدا ولا تؤدي الى تحقيق اغراضها حيث انها لا تاتي بموارد مالية للموازنة العامة للدولة من ناحية، كما انها لا تحمي الصناعة الوطنية العراقية من المنافسة الاجنبية من ناحية اخرى مما أدى إلى إغراق السوق العراقية ببضائع عديدة تالفة او غير صالحة للاستهلاك البشري بل حتى مسرطنة،علما بان الرسوم الجمركية في جميع دول الجوار الجغرافي تتراوح ما بين ١٨-٢٠٪. فلماذا حدد رسم كمركي بنسبة ٥٪ في العراق فقط واي اعمار يحصل في العراق عند فرض هذه النسبة الضئيلة؟! وما الذي تحقق للبلد بعد فرض هذه النسبة خلال السنوات الماضية؟ لذا فعلى الحكومة دراسة الرسوم قبل فرضها، وان تدرس متطلبات الاقتصاد على ضوء المستوى المعيشي، كما كان يتوجب عليها الحفاظ على الصناعة الوطنية واخذ راي الصناعيين ورجال الاعمال قبل التسرع في تطبيق قانون التعرفة الكمركية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠. ويشير الدكتور نصيف في حديثه بوجوب اعادة النظر في القانون قبل تطبيقه واعادة تحديد المواد التي تطبق عليها التعرفة الكمركية فتعفى المواد الاساسية التي تهم الطبقات الفقيرة والواطئة الدخل منها كالسكر والشاي والزيوت والأرز و الطحين ومنتجات الألبان والبقوليات بشكل عام واللحوم بجميع انواعها. ويخلص الدكتور نصيف الى نتيجة إن فرض التعرفة الكمركية على المواد الغذائية الاساسية سيزيد الفقراء فقرا، ويؤدي الى زيادة عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر، كما انه لا يؤثر على الاغنياء وذوي الدخول العالية والفاسدين واللصوص اينما وجدوا.

البعض من المستوردين يستغل الدين بشكل سيئ للترويج لبضاعته !

.....

القانون جاء متأخرا

مسؤول في وزارة المالية رفض ذكر اسمه اشار الى ان القانون جاء متاخرا بشكل كبير، بعد أن سقطت الأسواق المحلية في قاع الاغراق على مدار السنوات التي اعقبت التغيير، ولكن أن يأتي متأخرا خير من ان لا ياتي.. فنحن بامس الحاجة لحماية الصناعات الوطنية والوقوف بوجه المستورد الاجنبي ووضع حد لاغراق السوق بالسلع الرديئة، وبالتالي الإبقاء على الأموال داخل البلد، فالصناعة المحلية تمكن البلاد من الحصول على السلع محليا بدلا من انفاق الاموال على استيرادها من الخارج، وهذه الحماية ستؤدي بالضرورة الى توسيع وتطوير الصناعة المحلية وزيادة الاستخدام وتقليل البطالة. واضاف حيث تكون كلفة الإنتاج في الصناعات الناشئة مرتفعة عادة، فان هذا القانون الذي سيدفع باتجاه تعويض المنتجات المحلية الى مستوى المنافسة السعرية مع المستورد الاجنبي، من خلال الفرق بين تكاليف الإنتاج في الداخل والخارج وسيساهم في دفع عجلة الانتاج الى الامام في هذه المرحلة الحرجة التي يراد من خلالها ان يكون للصناعة المحلية والانتاج الوطني حضور فاعل بغية الخروج من مأزق الاتكاء الاستهلاكي على السلع المستوردة.

مضاعفة الرسوم

الدكتور عبد الرحمن التميمي استاذ مادة الاقتصاد في جامعة بغداد اوضح قائلا: سيضاعف العراق الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة في آذار المقبل، عبر تطبيق قانون هو الأول من نوعه منذ الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣. وتؤكد الوثائق إن الغرض من الزيادة حماية المنتجات المحلية والاقتصاد، الذي عانى كثيراً بسبب الحظر وأعمال العنف بعد اجتياح البلد.

وتتراوح الزيادة بين صفر و٨٠ في المئة. وعلى سبيل المثال، ستفرض ضريبة ٥ في المئة على الرز والسكر، و٨٠ في المئة على بعض أنواع المشروبات ومياه الشرب المعدنية، و١٥ في المئة على السيارات. وسيحل هذا القانون محل سلسلة من الأحكام السابقة، ضمنها تلك التي أقرتها سلطة الائتلاف الموقت بعد سقوط النظام السابق، والتي أمرت بإلغاء كل الرسوم الجمركية في ١٢ حزيران ٢٠٠٣. مما أدى إلى إدخال مئات آلاف السيارات المستعلمة من دول الجوار وأوروبا، وحتى من الولايات المتحدة، ما أسفر عن اختناقات مرورية في شوارع بغداد. وكان الحاكم المدني على العراق بول بريمرقد فرض في أيلول ٢٠٠٣، رسوم إعادة الإعمار، بنسبة ٥ في المئة على كل المواد المستوردة باستثناء الأغذية والأدوية والملابس والكتب والمساعدات الإنسانية، وما يستخدم في إعادة الإعمار.ولم تشمل الرسوم القديمة المواد المستوردة لمصلحة سلطة الائتلاف وقوات التحالف والمتعاقدين معها، أو الدول الأجنبية الأخرى العاملة معها.

آراء القطاع الخاص

من جهته اشار ابو مصطفى صاحب معمل الوركاء لإنتاج اللحوم الى إن حماية الإنتاج المحلي وتشجيعه يأتي من خلال طرق عدة وفي قطاعنا يعد الدعم الحكومي للمواد الأولية كالبذور والأدوية والأعلاف والأسمدة ووقود الديزل والمعدات والمكائن وغيرها، من أساسيات النهوض بالزراعة وتربية المواشي والدواجن.

واضاف: اذا اخذنا قطاع تربية الدواجن كنموذج فسنلاحظ، إن كلفة الدجاج المنتج محليا" تزيد على نسبة ٣٠٪ من سعر الدجاج المستورد الذي دخل فيه كل من هب ودب، حتى بلغ الأمر ببعض المستوردين، ألذين لم يتعبوا بجمع المال من عرق جبينهم، فقاموا بإستيراد كميات هائلة من أمريكا الجنوبية في العام الماضي ولم يحسبوا حسابا" لتوفر مخازن التبريد أو التجميد لعدم خبرتهم في هذا الميدان، وما يعانيه البلد من أزمة خانقة في توفير الطاقة الكهربائية، فكانت النتيجة تلف كميات كبيرة من هذا الدجاج المستورد، أو بيعها وهي تالفة غير صالحة للإستهلاك البشري. وما يحز في نفوسنا أن بعض المستوردين يتخذون من أسماء إسلامية ومناطق وعتبات مقدسة ستارا" لترويج بضاعة تم ذبحها في بلاد غير إسلامية، أو أنها تباع قرب موعد انتهاء صلاحيته أو انها إنتهت فعلا" والضحية هو المواطن وصحته، وذلك بسبب عدم وجود مختبرات للفحص والسيطرة النوعية في المنافذ الحدودية، أو بسبب الفساد المتمثل بدفع مبلغ معين مقابل كل حاوية وستكون البضاعة ناجحة وصالحة للإستهلاك البشري. ويقول ابو مصطفى إذا مات الضمير، حل التخريب والتدمير، ويتساءل عن امكانية محاسبة الموظف الصغيرالفاسد في حين هنالك مفسدون ممن هم في درجات وظيفية عالية؟ ويطالب بتشريع قوانين تضع حداً لظاهرة الفساد المستشري في اغلب مؤسساتنا.

ويوضح قائلا كان يعتاش على قطاع الدواجن مئات الآلاف إن لم يكن الملايين من الناس في أواخر التسعينات وبداية الألفية الثالثة في العراق عموما"، ومحيط بغداد بنصف قطر يتجاوز السبعين كيلومترا" خصوصا". فكان الأنتاج المحلي يسد حاجة السوق المحلي في أواخر عهد الطاغية المقبور، بل وزاد الإنتاج عن الحاجة المحلية. مستدركا نعم إن الإستهلاك تضاعف منذ ذلك الحين لحد الآن بسبب تحسن الأحوال المعيشية والرواتب، لكن هذه الحقيقة كانت تستوجب إهتماما" أكثر من الحكومة ووزارة الزراعة بشكل خاص لمعالجة الأمر. والمشكلة أننا لانتحرك حتى نجد أقدامنا في الوحل بسبب غياب التخطيط السليم وجهل المسؤولين.

واكد إن تربية الدواجن تشكل سلسلة كبيرة من المستفيدين الذين يعتاشون عليها. فحقول الدواجن تشغل أيدي عاملة بمئات الآلاف بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تسرب جميعهم الان واضيفوا الى أعداد العاطلين عن العمل وأصبح الكثير منهم صيدا" سهلا" للمجرمين من القاعدة وغيرهم من المنظمات الإرهابية فساهموا في خراب البلاد، وتشمل سلسلة تربية الدواجن والمستفيدين منها كل من:

- أصحاب مصانع العلف وعمالهم وموظفيهم وسواق شاحناتهم.
- الأطباء البيطريون ومساعدوهم.
- أصحاب مجازر الدواجن وعمالهم.
- منافذ البيع للدجاج الحي المنتشرة في كافة أنحاء العراق.
- أصحاب شاحنات النقل الصغيرة والكبيرة التي تنقل الأعلاف والدجاج الحي وعمال تحميل وتفريغ الأقفاص الخاصة بالنقل.
- الفلاحون الذين يستفيدون من الأسمدة الممتازة الناتجة عن فضلات الدواجن وقيمتها العالية في الزراعة.
- معامل الأخشاب التي تبيع نشارة الخشب التي توضع في أرضية الحقول.
- محلات بيع الأدوية البيطرية وعمالهم.
- تجار إستيراد الأدوية البيطرية.
- أصحاب مطاعم وباعة الدجاج المشوي علما" بأن نسبة كبيرة من المواطنين يفضلون الدجاج العراقي، ولا يأكلون المستورد لأسباب دينية وغير دينية.
- الإستفادة من الريش في صنع الوسائد وعيدان تنظيف الأسنان مما يوفر فرص عمل أخرى.
- الإستفادة من فضلات جزر الدواجن كالأمعاء والأرجل والرأس في صناعة البروتين الحيواني، أو تغذية الأسماك والقائمة تطول، وعلى الحكومة العمل بسرعة على دعم هذا القطاع بكل الوسائل الممكنة ومنها:

أ- إلغاء التعرفة الكمركية على مركزات العلف كالبروتين وعلى كسب الفول السوداني والقطن والكتان وعباد الشمس ايضاً على الحنطة والشعير والذرة التي تستخدم كأعلاف البالغة (٥٪) بحسب القانون و(١٠٪) لكسبة فول الصويا، وكذلك بالنسبة للأدوية البيطرية وكل ما يتعلق بتربية الدواجن.

ب- بيع المواد الأولية والأدوية البيطرية لأصحاب الحقول بأسعار مدعومة بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ من سعر السوق.

ت- تجهيز المربين بمولدات كهربائية من مناشئ موثوقة كالمانيا وإيطاليا حيث تبقى هذه المولدات صالحة لعشرات السنين، في حين أن مثيلاتها الصينية لا تعمل الا أشهرا" قليلة، إن عملت، فتكون كلفتها عشرات الأضعاف إذا قارنا عمر الأولى بعمر الثانية.

ث- توفير الوقود اللازم للمربين بسعر مدعوم.

إن الفوائد التي سنجنيها من هذه الإجراءات لا تقيّم بثمن وخصوصا" من ناحية توفير عشرات أو مئات الآلاف من فرص العمل ومحاربة الفقر والحرمان الذي يصيب الكثير من أبناء الشعب الذين تقع مسؤوليتهم على الحكومة كأمانة في عنقها شاءت ام ابت.

ويختتم ابو مصطفى حديثه بالقول: بشكل عام فان موضوع التعريفة الكمركية يحتاج الى دراسات مستفيضة،خاصة ما يتعلق بالمواد الغذائية او المواد التي على تماس بالمواطن وقوته فمثلاً تم فرض نسبة ١٠٪ على اللحم والدجاج المستورد، و١٥٪ على الأسماك، و٢٥٪ على الأسماك المجمدة المقطعة بكافة أشكالها. ونخشى أن يؤثر ذلك على الفقراء، الذين يعتمدون على هذه المنتجات المستوردة لعدم قدرتهم على شراء اللحوم المحلية التي يفوق سعرها سعر المستورد منها بنسبة الضعف أو أكثر، حيث ان سعر كيلوغرام اللحوم الحمراء العراقية حاليا" يعادل ما يقارب ١٢ دولاراً بشقيها (لحوم الغنم والبقر)، وسعر المستورد كمعدل هو نصف هذا السعر،، وهذا يعزز ما قلناه مسبقاً من ضرورة أن تولي الدولة اهتماماً استثنائياً لتشجيع المنتج المحلي، صناعي او زراعي، خاصة وإن مثل هذه الحماية مطلوبة، يرافقها توفير مستلزمات تمكن هذه القطاعات الوطنية وما تنتجه من سلع وبضائع محلية من منافسة المستورد. ونرى ضرورة أن يتم إلغاء هذه التعرفة على اللحوم، ودعم الإنتاج المحلي بكافة الوسائل بهدف خفض أسعاره دون التقيد بوصاية أحد من الخارج، خصوصا" بعد خروج العراق من البند السابع. كما ارجو أن يشمل ذلك الإلغاء الأبقار الحية، وخصوصا" المستوردة لصناعة الألبان كالفريزر الهولندي وأمثاله، والأغنام الحية.

وختاما نقول إن الآراء الواردة في تطبيق القانون تؤكد رغم فترة مكوثه الطويلة في ادراج الحكومة الا انه كما يبدو لم يخضع الى دراسة مستفيضة حاله حال الكثيرمن القوانين النافذة والتي في طريقها الى التنفيذ.

معامل القطاع الخاص تعاني من ازمات شتى اكبرها الكهرباء

.....

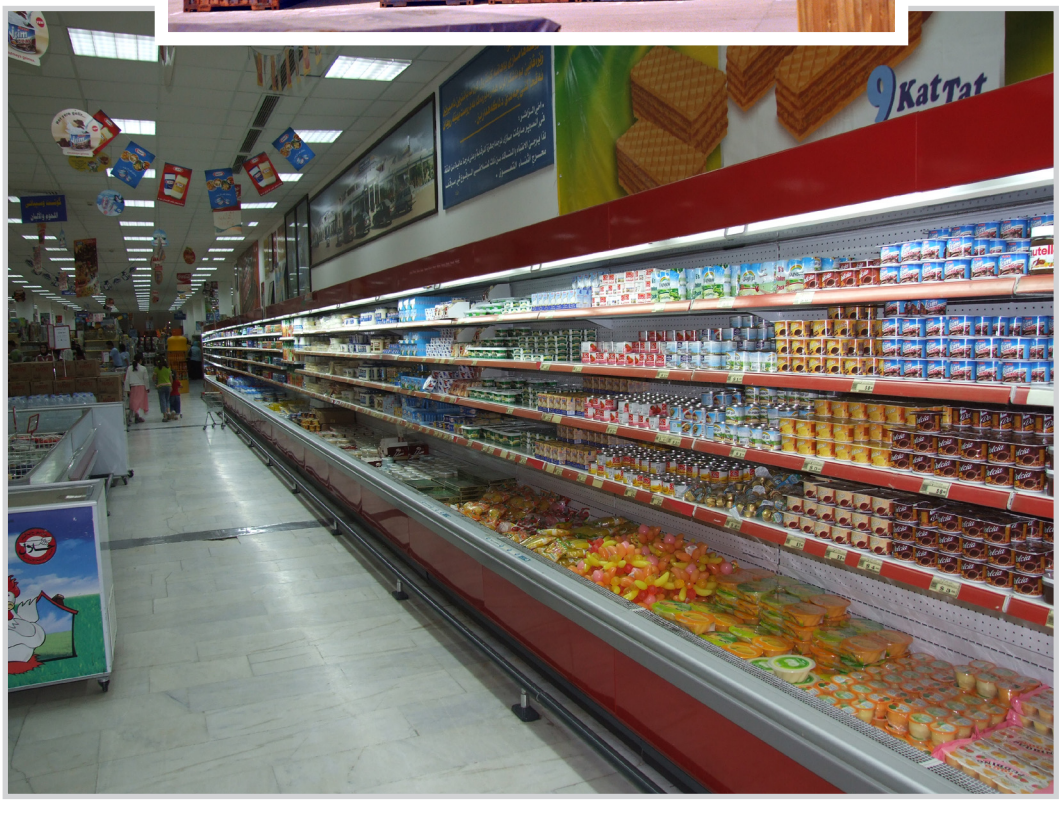

خبير يتساءل لماذا لم تستشر الحكومة الصناعيين ورجال الاعمال قبل تشريعها القانون؟

.....

أساتذة جامعيون وصناعيون يطلبون التريث في تطبيقه ومسؤول في المالية يقول القانون جاء متاخرا..

.....